مجموعـــة الخبـــراء المغاربيـــن

مركز الدراسات المتوسطية والدولية
Centre of Mediterranean and International Studies

عـــدد 07
جانفي/ينايـر 2012

المغـرب العربـي وقضايـا الهويّـة

1 الـفرونكوفونيـة والـهويـة فـي المغـرب العربـي

د. أحمد إدريس

من المسائل التي أثارت الكثير من الحبر و استفاض حولها النقاش في منطقة المغرب العربي في الآونة الأخيرة، قضية الهوية. فمن تداعيات الثورات والتغييرات السياسية التي حصلت في المنطقة خلال السنة والنصف الماضيتين أن فُكّت عقد الألسن وسقطت كل التابوهات التي كان من بينها ما يرتبط بطرح مسالة الهوية.

في تونس مثلا، وهو البلد الذي لم يعرف فيه النقاش حول هذه المسالة خلال العقود الماضية نفس الحدة التي طرح بها في الجزائر مثلا، صارت مسالة الهوية، مباشرة بعد الثورة، الشغل الشاغل لشريحة عريضة من المثقفين و من الفاعلين في الحياة السياسية. حيث استقطبت جانبا كبيرا من الحوارات في مختلف الدوائر، وخاصة داخل «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة» تلك الهيئة التي كلفت بوضع اللبنات الأولى لعملية الانتقال الديمقراطي ووضع خطة للإصلاح، آل النقاش فيها حول مسألة الهوية إلى كثير من الانقسامات و الانشقاقات، حتى بدا الأمر وكأنه يتعلق بصدام بين أطراف لا تنتمي إلى نفس الجنس أو العرق أو العقيدة الدينية، أو كأنها تنتمي إلى حضارات مختلفة.

انقسام آل في نهاية المطاف إلى ترسّخ استقطاب ثنائي بين تيارين، يصف أحدهما نفسه بالحداثي، في حين يوصف الثاني بالديني أو بالمحافظ. ويتميز هذا التيار باستعمال الدفاع عن الخصائص العربية الإسلامية للمجتمع التونسي كعنصر من العناصر الأساسية الثابتة في خطابه السياسي، بشكل يبرز معه التيار الحداثي و كأنه لا يعبأ بهذه الخصائص أو أنه ضدها ومحاربا لها. وهو اتهام يرفضه الحداثيون جملة وتفصيلا.

في هذا الاستقطاب، تلعب الفرونكوفونية دورا جوهريا في رسم خطوط التماس بين الفريقين. إذ من المفارقات أنّ جمهور الحداثيين هو جمهور فرونكوفوني في جانب كبير منه. فما هي الفرونكوفونية ؟ وما هو الدورها في التأثير على الهوية في المغرب العربي ؟

تجدر الإشارة أولا أن مسألة الفرونكوفونية لا تهم كامل منطقة المغرب العربي بل فقط جزءه الذي خضع بين القرنين التاسع عشر و العشرين إلى الاحتلال الفرنسي، فليبيا كمكون من مكونات هذه المنطقة، غير معنية بهذا الموضوع على اعتبار أنها لم تكن تحت السيطرة الفرنسية. لذا يجب أن يضل هذا المعطى حاضرا في الأذهان كلما ذكرنا المغرب العربي في علاقته بالفرونكوفونية في هذه الورقة. الفرونكوفونية في منطقتنا لها إذن ارتباط وثيق بالاستعمار فلقد ظهرت مع قدومه، إذ استعمل المصطلح للمرة الأولى في سنة 1880 على يد عالم الجغرافيا الفرنسي ريكلوس أونيزيم (1837-1916) الذي استخدمه في كتابه «فرنسا والجزائر والمستعمرات» للإشارة إلى المناطق الجغرافية حيث يتم التحدث باللغة الفرنسية. لذا فالفرونكوفونية اصطلاحا، هي النطق باللغة الفرنسية، أي القدرة على التحدث بهته اللغة و أحيانا استعمالها في الكتابة. على هذا الأساس اللغوي الصرف لا تشكل الفرونكوفونية تحديا للهوية الوطنية ولا استهدافا للثقافة المحلية. إلاّ أن ارتباطها التاريخي بالاستعمار وبكل ما عرفته تلك الفترة من سياسات ممنهجة للسيطرة السياسية من خلال السيطرة الثقافية و من محاولات لطمس الهوية المغاربية المحلية، يجعل من الصعب التعرض لمفهوم الفرونكوفونية فقط من خلال التجرد الاصطلاحي، حتى وإن بدا ذلك ممكنا اليوم بعد مرور أكثر من نصف قرن على نهاية الحقبة الاستعمارية.

لا يمكن إذن ادراك مفهوم الفرونكوفونية فقط من خلال المعنى الاصطلاحي. فهي إرث تاريخي تغلغل في وجدان فئات و شرائح واسعة من المجتمعات

Konrad Adenauer Stiftung

المغاربية بشكل يصعب معه النظر إلى الفرونكوفونية بأنها مجرد النطق بلغة، فهي أيضا ثقافة، وهي عقلية وهي عند البعض نمط عيش و تفكير. من هذا المنطلق لا يمكن أن لا يكون للفرونكوفونية تأثير على نظرتنا لمسألة الهوية وعلى تقييمنا لمدى تشبث مكونات من المجتمعات المغاربية بثقافة المنطقة.

ولقد ساهمت النظم التعليمية التي تمّ اتباعها في الدول المغاربية مباشرة بعد استقلالها في تعزيز ذلك التغلغل و في مواصلة سيطرة اللغة الفرنسية على الأذهان. ففي الفترة الممتدة ما بين استقلال دول المغرب العربي و إلى غاية الثمانينيات من القرن الماضي كانت اللغة الفرنسية معتمدة بنسبة تفوق 50% في التعليم الإبتدائي، 70% في التعليم الثانوي– حيث كانت المواد تدرس بالفرنسية، في حين تدرس العربية كلغة من بين اللغات– و حوالي 90% في التعليم العالي. وهي لا تزال معتمدة بنسبة 100% في تدريس المواد العلمية في دولتين من دول المغرب العربي. وهو ما أفرز نخبا فرونكوفونية بالأساس، حكمت بلداننا خلال العقود الماضية وعملت على ضمان استمرارية هذه السياسات.

من جهة ثانية، لقد ساهم ذلك بشكل جدي في تنشئة جيل من المثقفين الفرونكوفونيين من مغاربة ما بعد الاستعمار، والذين يمكن تقسيمهم بشكل عام ودون الدخول في التفاصيل إلى قسمين : قسم يتقن اللغتين العربية والفرنسية ويستعملهما بشكل جيد دون أن تؤثر فرونكوفونيته لا في لغته الأمّ ولا في انتماءه الحضاري والثقافي، وقسم اعتمد الفرنسية كمرجعية ثقافية تكاد تكون الوحيدة.

هؤلاء المثقفون يتميزون بوعيهم بفرونكوفونيتهم، وبتملكهم اللغة الفرنسية كما يتملّك الغانم غنيمته، حسب نظرية كاتب ياسين المعروفة بـ «اللغة الغنيمة». فحسب هذا الرأي تمثل اللغة الفرنسية غنيمة حرب اكتسبتها شعوب المنطقة ودفعت ثمنها من خلال ما عانته من وطأة الاستعمار. بالتالي وجب المحافظة عليها واستعمالها دون الشعور بأنها لغة أجنبية ودون الخجل من التمسك بلغة دخيلة. ويدافع شق كبير من المثقفين المغاربة عن هذا الرأي، إما عن قناعة أو عن سوء نية –كما يرى منتقدي هذه النظرية– وتبريرا لتواصل سيطرة الاستعمار على العقول والأذهان.

من هنا ينظر في الكثير من الأحيان إلى الفرونكوفونية أنها انسلاخ عن الثقافة المحلية، إذ أنّ العديد من الفرونكوفونيين يرون في الفرومكوفونية وسيلة لمقاومة التقاليد سواء من خلال نشر الأفكار، أو من خلال اعتماد نمط عيش الناطقين الأصلين باللغة الفرنسية. وما هذا في نظرنا إلاّ فهما ساذجا للفرونكوفونية وتحميلها غير ما تحتمل.

فكثيرون ممن هم من الفرونكوفونيون لا يتخاطبون فيما بينهم إلاّ بالفرنسية ولا يخاطبون أبناءهم إلاّ بهذه اللغة، وهم يعتبرون أن ذلك تعلقا منهم بالحضارة وتركا للتخلف. إذ تمثل التقاليد الاجتماعية بالنسبة لهم شكلا من التخلف الذي يجدر مقاومته من خلال اعتماد نمط العيش المتبع في فرنسا على سبيل المثال، دولة الأصل للناطقين بهته اللّغة.

نتيجة لكل ذلك تظهر المجتمعات المغاربية مجتمعات مخضرمة، مزدوجة الطبيعة والتقافة، تحتل فيها اللغة الفرنسية مكان الصدارة. فهي –عن وعي أو عن عدم وعي– لغة الاستعمال الأول في الإدارة والتجارة و في كل المعاملات اليومية الاجتماعية و الخاصة الجماعية والفردية. وأثرت على اللهجات الوطنية المستعملة في المنطقة فأصبحت لهجات هجينة ما هي إلاّ خليط من الفرنسية –وأحيانا لغات أوروبية أخرى– و من تحريفات للعربية و للفرنسية، تنضاف إليها، حسب الحالات و الجغرافيا، البربرية.

اليوم في ضل التغييرات السياسية الحاصلة في المنطقة أصبحت النقاشات حول الفرونكوفونية وتأثيراتها، لا تخلو من الاستعمالات والتطويعات السياسوية. فبالعض يستعمل المفهوم للتحقير من شأن النخب الفرونكوفونية ومن اتهامها بقلة الشعور بالوطنية وبالولاء للغرب وللقوى الامبريالية، وذلك بقصد تهميش هذه النخب وإقصاءها من حلبة الصراع السياسي.

من جهة ثانية يعمد «الحداثيون» من جهتهم إلى استعمال نفس المفهوم للتصدي «سياسيا» لمن يدعون إلى الانطواء الثقافي ولمن يسعون حسب رأيهم إلى الانفراد بالمشهد السياسي وإلى تغيير المجتمع جذريا وإعادة تأصيليه في هويته العربية الإسلامية.

يبدو إذن أن مسألة الفرونكوفونية عادت من جديد قضية مركزية من بين القضايا التي تشغل الساحة السياسية، وستضل لمدة طويلة عنصرا مغذّيا للاستقطاب الذي نعيشه اليوم بين قوى سياسية ذات مرجعيات متضادة، وستضل الهوية المغاربية، وفقا لذلك، تتأرجح بين الفريقين دونما إمكانية للوقوف على حقيقتها.

2 في العلاقة بين المغرب والمشرق

د.امحمد مالكي

لم يَسلَم موضوعُ العلاقة بين المغرب والمشرق من النقاش الذي وصلَ أحياناً درجةً الحِدَّة كادت إخراجَ أصحابه من دائرة التفكير المؤسَّس على المنطق والعقل وموضوعية التحليل والمعالجة، والانعطاف بهم إلى رَدَهات الانطباعات والأحكام المُسبقة، التي لا قيمة لها سوى تعميق ما سعى الاستعمار ،ومن مارس الوكالة بالنيابة عنه، إلى

بثّه، دون جدوى، في ثقافة المجتمعات المغاربية ووعي أبنائها، أي إقامة شروخ سديمية بين مغرب الوطن العربي ومشرقه، والحال أن المغرب والمشرق موحدان في الدين واللغة والتاريخ والهويةّ، دون أن يمنعهما ذلك من الاختلاف في سيرورات التطور، و أشكال التعبير عن مساراتهما المتنوعة.ففي تقديرنا، شكلت ثلاث لحظات الخيطَ الناظم للعلاقة بين المغرب والمشرق، ومثلت أسسَ وحدتهما التاريخية والثقافية، بل لحمةَ تواصلهما وضمانة استمراريتهما: لحظة دخول الإسلام واستقراره ورسوخ دعوته في بلاد المغرب، ثم لحظة اصطدام العرب بالغرب، ويقظتهم من أجل تحديث المجتمع واستنهاض مكوناته الفكرية والثقافية. وأخيراً فترة العمل من اجل تحرر المغرب وربطه بالمشرق في نطاق جامعة الدول العربية.

أولا : فالمغرب العربي الذي أوقف الرومان خطَّ تطوره وجد في الإسلام، بعد استقراره، مرجعاً لتحديد ذاته، ومنطلقاً لربط تاريخه بالتاريخ العربي الإسلامي، وإن كانت تجربةُ مجتمعاته في السقوط والنهوض راكمت من نماذج التقارب والوحدة ما سيكسبها طابع التفرد والخصوصية. إن السِّرَّ في إخفاق المسيحية ونجاح الإسلام يرجع، في اعتقادنا إلى «الإيديولوجية» التي أطرت حركة الفاتحين وحكمت دعوتهم إلى نشر القيم الروحية والحضارية التي وعد بها الإسلام المستضعفين في الأرض، وهي، في ما يبدو، قيم كان«الأمازيغ» في حاجة ماسة إليها، بسبب تدهور أحوالهم الاجتماعية والنفسانية. صحيح أن «الأسلَمة Islamisation»، واعتماد لغة الضاد كأداة للتواصل ، ومن ثم المزاوجة بين الإرث الحضاري للأمازيغ ومظاهر الفاتحين، لم تكن حدثاً تاريخياً سَهلَ الوقوع، الحقيقة التي أكدتها صعوبات الفتح سياسياً وعسكرياً على امتداد أكثر من خمسين سنة [700–674 م] فالأسلمة لم تمثل إشكالاً مستعصياً في مشروع الفتح العربي، لغياب دين منافس للإسلام في بلاد المغرب، وكون الأمازيغ «طلّقوا» المسيحية عندما أضحت تتويجاً للرومنة Romanisation، على نقيض التعريب الذي اقتضى وتيرة أعمق وأعقد، بفعل حصول «تلتُّن» واسع في وسط النخبة الأمازيغية، وكون هذه الأخيرة اعتبرت بالضرورة لغة الأصل ومكوناً أساسياً من مكونات الشخصية المغربية. إننا إذا أجلنا الجدل حول عمق الدعوة الإسلامية، ومدى تأثيراتها المنظورة في اتجاه التجديد والاستمرارية، يحق لنا الجزم أن مع استقرار الإسلام أصبحت للمغرب العربي مرجعيته النظرية التي منها وعلى قاعدتها فقط، هو ملزم بصياغة الأجوبة الممكنة لمختلف القضايا التي يفرضها واقع تطور دوله ومجتمعاته، أو بصيغة أكثر دقة، وجد المغرب في الإسلام المشروعية التي كان في حاجة إليها، وهي في ما يبدو، مشروعية من نوع خاص، تُحتِّم عليه الانتماء إلى التاريخ العربي الإسلامي، من دون أن تقتل فيه الرغبة في التطور على قاعدة إرثه الحضاري ومكتسباته التاريخية.

فدفعا لكل التباس، نعتقد أن جنوح الأحداث باتجاه تأسيس منظور خاص لعلاقة الجناح الغربي للإمبراطورية العربية الإسلامية بطرفها الشرقي، أمر نابع من جغرافية المغرب وتجربته التاريخية ومقومات شخصيته، وهي عناصر يمكن تأكيد صحتها عبر قراءة تاريخ المغرب الإسلامي على امتداد أكثر من ثلاثة قرون، أي منذ بداية الفتح العربي وحتى تأسيس دولة المرابطين [1079م – 1145م]. فبالعودة إلى الجغرافيا، يظهر المغرب العربي طُبوغرافيا، وكأنه جملة مغارب، تخترق عمقه مجموعة من الجبال [الأطلس الكبير، المتوسط والصغير]، شكلت على الدوام مناطق مستعصية النفاذ، الشيء الذي يفسر لماذا كانت المرافئ محطات أولى وأساسية لمختلف الحضارات الوافدة إلى المغرب العربي من بيزنطيين وورومان وونداال. لقد لعبت الجغرافيا أدواراً أسياسيةً لترتيب نتائج تاريخية عميقة في تطور شخصية المغرب، واستكمال مقوماته، بل وفي تحديد معالم مستقبله. فالوضع الطبوغرافي فرض على المغاربة أشكالا من العزلة، كما عقَّد إمكانيات التواصل الاجتماعي والثقافي، الشيء الذي قد لا نجد مثيلاً له في بلاد النيل أو الشام، فاتسم سلوك المغاربة، نتيجة هذا الوضع، بطابع التقشف والتزمت إلى حد «الانغلاق»، وأيضا الإباء والصبوة إلى كل ما يخفف عن الروح ويرتب لها شروط الانطلاق، وتلك، في ما نعتقد، القيم التي من دونها لم يكن ممكنا لحركة الخوارج أن تظفر بشرف توسيع الدعوة الإسلامية. فالإسلام الذي وحَّد القبائل العربية باحتواء كل تناقضاتها، وألغى التقسيم السياسي ببناء الدولة المركزية، وحرَّر العرب من هيمنة الفرس والبيزنطيين والأحباش، هو ذاته الذي دخل المغرب حاملا المشروع نفسه .لذلك، لم» يخرج المغرب العربي عن هذه القاعدة، الفتح العربي الإسلامي الذي كان في بداية الأمر احتلالاً لبلاد البربر أصبح فيما بعد وجوداً سياسياً يوحِّد تناقضاته الإسلام، وضرورات الدفاع عن الذات ضد مشاريع الإمبراطوريات المحيطة الدائمة الاستنفار في الجانب الآخر للبحر الأبيض المتوسط...» .

ثانيا : لم يمنع التطور المستقل لبلاد المغرب عن المشرق حيث مركز الخلافة، من الاستمرار متواصلاً معه فكرياً وثقافياً. فمن أهم التيارات وأعمقها تأثيراً في مجتمعات المغرب العربي ودينامية نشاطها الوطني الحركة السلفية ، التي لعب المشرق وكتابات نخبته دوراً مركزياً في انتشارها وامتدادها في المغرب وإدماجه ضمن صحوة النهضة وتيارات الإصلاح. صحيح أن سلفية المغرب اختلفت من حيث الممارسة والأهداف عن مثيلتها في المشرق، وان دعاتها والقائمين على إشاعة قيمها قدموا عطاءات لا تنكر بغرض تعميق مفهومها وتجديد حركتها، بيد أن السلفية، التي تمتد أصولها إلى الوهابية، لم يكن بمقدورها أن تنمو وتتطور خارج مدار الدعوة إلى الإصلاحية وتفكير نخبتها من أمثال محمد عبده، وجمال الدين الأفغاني، ورشيد رضا ، المعطى الذي تؤكده كتابات المغاربة واعترافات عناصرها

الوازنة في حقل العمل الوطني. ففي تونس، حيث كان لهذا القطر دور الريادة في مجال الدعوة إلى الإصلاح والتفكير في أساليبه، سنعايُن تواصلاً ثقافياً وفكرياً بين النخبة التونسية والتيارات الإصلاحية في المشرق، لاسيما دعاة الجامعة الإسلامية. ففي الرسالة التي بعث بها الشيخ محمد السنوسي [1900–1851] إلى محمد عبده والأفغاني بمناسبة صدور مجلة العروة الوثقى، ما يساعدنا على إدراك طبيعة الصلات التي جمعت نخبة تونس بالمشرق العربي. لقد تعزز هذا التواصل بالزيارات التي قام بها محمد عبده لتونس سنتي 1884– 1885 و1903، ولقسنطينة في الجزائر عام 1903، والتي أكدت عروبة القطرين ومتَّنت صلاتهما بالعالم الإسلامي، كما رسَّخت الارتباط الفكري والثقافي لمجمل دول المغرب بالمشرق، الأمر الذي عبرت عنه أحاسيس الناس وتفاعلهم مع القضايا العربية الإسلامية، وعبرت عنه كتابات نخباتهم. فهذا محمد البشير الإبراهيمي، الذي سيلعب دورا مركزيا في تأسيس جمعية العلماء وتطويرها، يكتب عن نظرة الجزائريين إلى محمد عبده وحركته، فيقول : «...وكان الأستاذ الإمام أعجوبة الأعاجيب في الألمعية وبُعد النظر وعُمق التفكير، وحِدة الخاطر واستنارة البصيرة، وسرعة الاستنتاج واستشفاف المخبآت، حكيم بكل ما ستؤديه هذه الكلمة من معنى...». أما في المغرب الأقصى، فبرغم عدم زيارة محمد عبده هذا القطر، فإن مكانة الدعوة تجاوزت حدود الأصداء إلى التأثير والفعل في مضمار إخصاب مفهوم الإصلاح وتطوير حركته، بل فتح آفاق له ضمن دينامية النشاط الوطني.. فهكذا، نلاحظ طبيعة التأثير الذي خلفته الحركة الإصلاحية، كما تبلورت في المشرق، في النخبات المغربية السياسية والفكرية، كما نقف عند عمق التفاعل الذي بمقتضاه سيطرح المغرب العربي قضية الإصلاح الديني كبديل لصيانة الهوية والمحافظة على مقومات الشخصية الوطنية. وهو تواصل أثبتت وجوده مجموعة من التيارات والدعوات التي شهدها المغرب، والتي تحت طائلة التأثر بالإيديولوجية الإصلاحية، أسست معاهدَ وأصدرت صحفاً ومجلات، وأقامت تنظيمات وهياكل بُغية توفير شروط إنجاح الإصلاح وتجديد ديناميته.إن تواصل المغرب بالمشرق، الذي فرضته وحدة الانتماء إلى الدين واللغة والتاريخ المشترك، والذي لم ينقطع بالرغم من كل المحاولات الاستعمارية الهادفة إلى فصل جناحي الوطن العربي، قد تعزز أكثر مع إحداث جامعة الدول العربية [مارس 1945] واستكمال هيكلة مؤسساتها.

ثالثا : يقتضي البحث في دور الجامعة العربية وتفاعلها مع قضية الاستعمار في المغرب العربي، التمييز بين مرحلتين اثنتين : مرحلة ما بين تاريخ التأسيس [945] ونكبة فلسطين [1948]، والسنوات الخمس الأولى من عقد الخمسينيات، حيث ستتوج فعالية الجامعة العربية بتبني القضية المغربية وطرحها رسميا، داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة (195[1952–] ، مُعضَّدة من لدن أقطار المنظومة الاشتراكية ومؤازرة من قبل العالم الإسلامي. فتنفيذا لما ورد في مضمون الملحق الخاص بالدول غير الأعضاء في الجامعة، تمثلت المنطقة الخليفية، وهي الجزء الشمالي من المغرب الأقصى الخاضع للاستعمار الاسباني، باللجان الثقافية للجامعة العربية، بوفد يتكون من الأستاذين امحمد أحمد بن عبود ومحمد الفاسي الحلفاوي التطواني والواقع أن التشديد على دور الجامعة العربية ومصر باعتبارها دولة المقر، لا يحجب عنا مساهمات الأقطار العربية الأخرى، مثل سوريا ولبنان وفلسطين والأردن، وحتى العراق والكويت، في تفهم قضايا المغرب والنضال من أجل التعريف بها والدعوة إلى حلها، والتي لازال العديد من الوثائق والمذكرات والمراسلات المتبادلة يحتفظ بذكريات عنها حتى اليوم . فبفضل هذا التواصل تمكن المغاربة من فضح سياسات الاستعمار والتشهير بممارساته، سواء لدى جامعة الدول العربية ، أو داخل الأوساط السياسية والفكرية والإعلامية في بلدان المشرق العربي. إذ انطلاقا من هذا التاريخ، دخلت قضية استعمار المغرب مرحلة التدويل، التي ستلعب في شانها جامعة الدول العربية، بواسطة وفدها الدائم في الأمم المتحدة، دورا مركزيا في جعل المنتظم الدولي مقتنعا بإدراجها ضمن جدول أعماله أولا، وموافقا على مناقشتها والحسم فيها في ما بعد .والواقع أن مسألة تدويل القضية المغربية غدت شبه قناعة ثابتة لدى قيادة الحركة الوطنية منذ أن أصبح شعار الاستقلال و«الاستقلال قبل كل شيء» موجِّها مركزيا لنضال الوطنيين ومقاومتهم الاستعمار الفرنسي وأساليبه، بدليل أن الاتصالات الأولى الهادفة إلى التعريف بالقضية المغربية دوليا، شرع فيها مباشرة بعد تقديم عريضة الاستقلال [11 ناير 1944] حيث قامت ثلة من الوطنيين المغاربة بتسليم مذكرات وتقارير إلى الوفود العربية المشاركة في مؤتمر سان فرانسيسكو المؤسس هيئة الأمم المتحدة شرح فيها ظروف الاستعمار وسياساته، وتطلب المؤازرة من أجل استقلال المغرب وتحرره. لذلك ومع اشتداد الصراع المغربي – الفرنسي تصاعد موجات العنف ضد المغاربة ومؤسساتهم الشرعية، ستعمل جامعة الدول العربية على اتخاذ قرارات تعلن فيها موقفها الرسمي من نقل الاهتمام بقضية الاستعمار في المغرب من داخل لجانها إلى اجتماعات الأمم المتحدة. وهو ما حصل خلال اجتماع مجلس الجامعة المنعقد بتاريخ 10 أكتوبر 1951. وللتدقيق أكثر، نشير إلى أن قضية المغرب الأقصى ستتصدر اهتمامات الجامعة العربية، لاعتبارات تتعلق بالوضعية الخاصة للجزائر والتوجهات الجديدة لقيادة الحركة التونسية ، وموجات العنف التي طالت مختلف مكونات المجتمع المغربي مع بداية 1950، وما ترتب عليها من مضاعفات خطيرة على العلاقات المغربية الفرنسية

فإنطلاقا من هذا التاريخ، دخلت قضية استعمار المغرب مرحلة التدويل، التي ستلعب في شانها جامعة الدول العربية، بواسطة وفدها

الدائم في الأمم المتحدة، دورا مركزيا في جعل المنتظم الدولي مقتنعا بإدراجها ضمن جدول أعماله أولا، وموافقا على مناقشتها والحسم فيها في ما بعد.

تأسيساً على ما سلف بيانُه، نشدد على ارتباط المغرب بالمشرق، وتوحدهما في الانتساب إلى المرجعية العربية الإسلامية، التي جعلتهما متلاحمين دون أن تمنعهما من التطور في التاريخ وفق ما تفرضه تمايزات كل جناح من جناحي الوطن العربي.. ففي الاختلاف رحمة، وإثراء ، إن تمّ استثماره وتوظيفه بقدر كبير وواع من العقلانية والفعالية والنجاعة.

3 الهوية الأمازيغية المغاربية

د. عبد النور بن عنتر

إذا كان هناك عامل يميز المغرب العربي عن بقية العالم العربي فهو أمازيغته التي تطبعه دون سواه، حتى وإن كانت متفاوتة الحجم من بلد مغاربي لآخر. وليست المسألة الأمازيغية بجديدة فهي ظهرت إبان الحقبة الاستعمارية والحركات الوطنية لكن صوت المعركة (الاستقلال) كان يعلوا فوق كل صوت، فتم تأجيل البت في مسألة الهوية، خاصة وأن وجود العدو الاستعماري سهل تحديد الأنا مقابل الآخر. وبدل حسم الأمر بعد الاستقلال، دأبت الأنظمة التسلطية على فرض روايتها الرسمية للتاريخ ومعاييرها في تحديد الهوية الوطنية باختزالها في العروبة والإسلام. وهذا ما جعل المغرب العربي المبتور من بعده الأمازيغي يعيش صراعا هوياتيا. وقد أوجد جنوح النخب الحاكمة إلى تجاهل تاريخ بلدانها قبل الإسلام وفرضها نوعا من ديكتاتورية الهوية «تراثا» قمعيا يجعل من الاختلاف والتنوع ظاهرة محظورة سياسيا. وأصبحت الهوية مسألة خلافية وأخذ الخلاف طابعا احتجاجيا متواصلا ساهم في بلورة حركة الاحتجاج الأمازيغية المعترضة على الرواية الرسمية ا للهوية الوطنية.

بيد أن الأمور بدأت تتغير بعض الشيء منذ تسعينيات القرن العشرين بالإقرار الرسمي بالأمازيغية كأحد المقومات الأساسية للهوية الوطنية إلى جانب الإسلام والعروبة وكلغة وطنية وإدخالها في المنظومة التربوية في الجزائر والمغرب، وهما البلدان الأكثر أمازيغية في المنطقة، من حيث الثقل السكاني للمجموعات الناطقة بالأمازيغية ونشاط حركاتها الجمعوية. إلا أن هذا لم يؤد إلى تسوية الإشكالية الهوياتية بسبب التعارض المستمر بين روايتين متناقضتين. فمن جهة عملت السلطات السياسية إلى فرض رواية رسمية للهوية جامعة مانعة، تعمل الحركات الأمازيغية، من جهة أخرى على عرض رواية هوياتية معارضة لها. كما أنه رغم الإقرار الرسمي بالأمازيغية فإن طريقة تعامل السلطات مثار شك، حيث انقسم دعاة الأمازيغية بين منخرط في الهيئات والبرامج الحكومية للنهوض بالأمازيغية وبين مقاطع لها – وهم الأغلبية – لتشكيكهم في نوايا السلطات الساعية، في نظرهم، إلى اختزال الأمازيغية في الجوانب الثقافية بل الفلكلورية. وتتفق الحركات الأمازيغية المغاربية على أن الأمازيغية هي بوتقة الهوية وطنيا ومغاربيا. ومن هنا فالمشكلة بالنسبة لها ليست فقط في الإقرار بها وإنما في تحديد الأصل (الأمازيغية) والفرع (الإسلام والعروبة).

إعادة بناء تاريخي للفضاء الأمازيغي (ثامزغا)

يرفض عموما النشطاء الأمازيغ المغاربيين تعبير المغرب العربي لأنه بحد ذاته طمس للهوية الأمازيغية وتحديد/تعريف لأهل المغرب مقارنة بأهل المشرق وبالتالي فهو ربط للأول بالثاني. ويقولون بضرورة استخدام تعبير شمال إفريقيا التي هي بلاد ثامزغا الشاسعة التي تنتمي إليها أوطانهم. وعلى عكس العروبيين الذين يقولون بالوطن العربي، يقول هؤلاء النشطاء بالوطن الأمازيغي، القائم على أقطار معروفة ومعترف بها ليس مآلها الزوال كما هو شأن الدولة القطرية في بعض الأدبيات القومية.

يمتد النطاق الجغرافي لبلاد ثامزغا، حسبهم، من واحة سيوه في الصحراء الغربية المصرية شرقا إلى جزر الكناري غربا، ومن الشاطئ المتوسطي شمالا إلى الساحل (الطوارق) جنوبا. وبالتالي فشمال إفريقيا الأمازيغية شاسعة، بينما جرت العادة على استخدام تعبير «شمال إفريقيا»، حسب المفهوم الموروث عن الحقبة الاستعمارية، أي بحصرها في تونس، الجزائر والمغرب فيما تُضم ليبيا غالبا إلى الشرق الأدنى حسب التصور الغربي. ومن هنا فإفريقيا الشمالية الأمازيغية تُحدد حسب انتشار المجموعات الأمازيغية ما يجعلها تضم جزء من مصر، وأجزاء من مالي والنيجر وموريتانيا فضلا عن ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب.

والملاحظ أن دعاة الأمازيغية الذين يرفضون أطروحات العروبيين يسيرون على خطاهم من حيث التصور الجغرافي لكن طبعا لخدمة مآرب أخرى. فتصورهم للوطن الأمازيغي يشبه التصور العروبي للوطن العربي. فبالنسبة لهم كانت ثامزغا فضاء موحدا جزئه الوجود العربي ثم الاستعمار فالدول المستقلة وبالتالي فالحدود الحالية مصطنعة. ونجد هنا أطروحة التجزئة – دون أن ترد في الخطابات الأمازيغية بصريح العبارة. لكن الفضاء الأمازيغي لم يشكل يوما وحدة واحدة متكاملة، بل كان منقسما على نفسه يعيش صراعات سياسية، إلا أن هذا أُقصي من وعي النشطاء لتقديم رواية تاريخية يراد تسويقها. إذا يظهر التاريخ أن ثامزغا، ونوميديا تحديدا – لأنها المرجعية التاريخية لهؤلاء – كانت ميدانا للصراعات على السلطة، حيث وقعت حروبا داخلها وبين مختلف أجزائها، مثلها مثل

الأقاليم العربية التي عرفت قبل وبعد الإسلام صراعات بين الإمارات والمماليك... حتى أنه قيل ما سل السيف في الإسلام كما سل من أجل الإمارة. وعليه فمقابل الأساطير العروبية–الإسلامية (نسبة للإسلاميين) المؤسّسة للفضاء العربي–الإسلامي يطرح النشطاء الأمازيغ أساطير مؤسّسة للفضاء الأمازيغي.

رواية ورواية مضادة للتاريخ والهوية

يعيش المغرب العربي عموما والجزائر والمغرب خصوصا، بحكم نشاط وتنوع الحركات الأمازيغية تنافسا بين روايات تاريخية متناقضة، لكنها تلتقي في نقطة أساسية : القراءة الانتقائية. فكل طرف، السلطات بروايتها التاريخية، الرسمية، والحركات الأمازيغية بروايتها التاريخية المضادة، يقرأ التاريخ حسب تموقعه الإيديولوجي مما أوجد نوعا من التحريف والتحريف المضاد للتاريخ. فبالنسبة للسلطات –حتى عهد قريب– فإن تاريخ البلاد عربي إسلامي أساسا يبدأ مع مجيء الإسلام، وإن كان ما قبل ذلك لم يقص نهائياً إلا إنه هُمش. ويساندها في موقفها هذا تيارات واسعة من معربين وعروبيين وإسلاميين. أما دعاة الأمازيغية فيؤكدون على الماضي البربري، والتاريخ عندهم يكاد يتوقف عند الفتح الإسلامي، إذ تمر بلدانهم بقرون من الفراغ حتى العهد الاستعماري. والغريب أنهم كثيرا ما يغضون البصر حتى عن المماليك الأمازيغية الإسلامية المغاربية.

وهكذا يقصي كل طرف جزءاً من التاريخ لا يتطابق ومعاييره في تحديد الهوية. وبما أن جنوح النخب المغاربية الحاكمة (أمازيغية كانت أم عربية) إلى الاكتفاء بالبعد العربي الإسلامي أدى إلى تشدد مطالب الهوية التي يحملها دعاة الأمازيغية جاءت تصوراتهم هي الأخرى إقصائية إنتقائية. هكذا قابلوا «الغش» التاريخي للسلطة «بغش» تاريخي مضاد عبر قراءة انتقائية استبعدوا فيها البعد العربي الإسلامي – أو على الأقل همشوه – واحتفظوا بالبعد الأمازيغي وغير العربي (الذي أصبح لصيقا للإسلام لأن لا عروبة بدون الإسلام في المنطقة المغاربية). وأقصوا قروناً من التاريخ في تنظيرهم للهوية الوطنية شأنهم شأن النخب الحاكمة.

الواقع أن مجمل هذه القرون المسقطة في جزئها من الوعي التاريخي للنخب الحاكمة وفي جزئها الآخر من الوعي التاريخي لدعاة الأمازيغية هو الذي صقل الهوية المغاربية عموما والهويات الوطنية خصوصا. ثم إن التاريخ كل لا يتجزأ ومراحله المتداخلة هي التي صقلت الهويات الوطنية بمقوماتها المتعددة.

الهوية كمعطى جامد... تصور خاطئ

يقودنا كل هذا إلى مشكلة منهجية تعترض التصور الهوياتي للنخب الحاكمة وللنشطاء الأمازيغ على حد السواء، وهي تصورهم الجامد للهوية، فكلاهما يعترض على تأثيرات التاريخ وتراكماته الرسوبية على الهوية. فالنخب الحاكمة تعتقد أن البعد العربي–الإسلامي غيّر تماما من محتوى ومعالم هوية الشعوب المغاربية وجعلها عربية إسلامية، وحتى لما اعترفت بالبعد الأمازيغي كأحد أبعاد الهوية فإنها لم ترفعه إلى مقام البعد العربي–الإسلامي. أما النشطاء الأمازيغ فتصورهم للهوية فحواه أن الهوية الأمازيعية باقية وأبدية ولم تتعرض لا لعوامل التعرية التاريخية الاجتماعية ولا للتراكمات التي أصبحت فيما بعد أحد روافدها (الإسلام والعروبة). وعليه فكلاهما يتمسك بتصور جامد للهوية. بينما الهوية، كما تقول المقاربة البنائية، ليست معطاة مسبقا ولا معطى ساكنا، بل تتعرض لبعض التغيير مع مرور الزمن كما أنها ليست ذاتية بل يتداخل فيها الذاتي والموضوعي أي تذاتانية (intersubjective).

بأي حرف تكتب الأمازيغية : صراع الانتماءات ؟

نظرا لبعدها الهوياتي تعد مسألة اختيار الحرف الذي تكتب به اللغة الأمازيغية أبرز قضية خلافية بين النشطاء الأمازيغ المغاربة. وهم أمام ثلاث خيارات: الحرف العربي، حرف التيفيناغ والحرف اللاتيني. واختيار أحدهما مسألة سياسية وهوياتية بامتياز. يقول أنصار الحرف العربي أن الواقع الاجتماعي، الديني واللغوي للمجتمعات المغاربية يقتضي كتابتها بالحرف العربي خاصة وأنه سيلقى ترحيبا وتقبلا لدى التلاميذ – وأوليائهم – الذين لن يجدا صعوبات في تعلم الأمازيغية. على نقيض ذلك يقول دعاة الحرف اللاتيني أن اعتماد الحرف العربي هو فرض وصاية عربية على الأمازيغية وأن الحرف اللاتيني أحسن لعالميته وبساطته واستخدامه الواسع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال. فيما يقف دعاة حرف التيفيناغ – الحرف الأمازيغي القديم – موقف وسطا وتوفيقيا: يقولون بأصالة هذا الحرف وباستقلاليته عن الحرفين العربي واللاتيني. لكن هناك من يرفض هذا الحرف لأن الزمن تجاوزه.

وهذا ما جعل مسألة اختيار الحرف لكتابة الأمازيغية بحاجة إلى قرار سياسي لحسمها. وهذا ما حدث في المغرب، حيث قرر (2003) ملك المغرب، بإيعاز من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية (هيئة رسمية) اعتماد حرف التيفيناغ كحل وسط وأصيل. وللسلطة السياسية يعود أيضا البت في مسألة أساسية أخرى: توحيد اللغة الأمازيغية. ويطالب بعض النشطاء الجمعويين بأن يكون توحيد الأمازيغية مثل اختيار الحرف قرارا إقليما مغاربيا.

تحديد الهوية من الأعلى... في انتظار تداعيات «الربيع العربي/الأمازيغي»

يتضح من التحليل أعلاه أن هناك مشكلة أساسية في المشهد الهوياتي مغاربيا، وهي تحديد الهوية من الأعلى، من قبل النخب الحاكمة،

ومحاولة إعادة تحديدها من الأعلى أيضا من قبل النشطاء الأمازيغ الذين يطالبون تلك النخب بتبني مطلبهم وشرعنته من خلال الدسترة والتقنين. وفي كلتا الحالتين تأتي صياغة الهوية من الأعلى. طبعا أي صياغة للهوية بحاجة إلى سلطة دولة تحملها وتسن قوانين تشرعنها وتحميها، لكن أليس تفكك المشهد الهوياتي مغاربيا هو نتيجة صياغة أحادية الجانب للهوية من الأعلى دون حامل اجتماعي يحملها ويشرعنها؟ ثم أليست الهوية مسألة إجماع المجموعة الوطنية؟

إن فرض رواية رسمية للهوية دون الإجماع والحامل الاجتماعيين سيجعلها عرضة لعدم الاستقرار بل وللمراجعة. أما الدسترة بدون إجراءات عملية جدية فلن تغير الوضع. والإجماع مسألة ضرورية لصياغة هوية متعددة الروافد كما هو شأن الهويات الوطنية المغاربية. إلا أن هذا الإجماع سيرورة اجتماعية، سياسية وتاريخية لن تصل مبتغاها وتستقر على صياغة مقبولة لدى عموم المواطنين إلا في جو ديمقراطي حقيقي. ومنا هنا فـ «الاستقرار الهوياتي» مرهون أيضا بالاستقرار السياسي. أما الحديث عن الثوابت والروافد (الأمازيغية، العروبة والإسلام) من الأعلى لتحديد الهوية فهو غلق لباب النقاش أكثر منه حسم في مسألة الهوية خاصة في ظل إقصاء البعد الجغرافي الإفريقي.

وقد استجابت السلطات للجوانب «التقنية» للمسألة الأمازيغية بإنشاء هيئات رسمية تتولى النهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين، إدراج نشرات إخبارية بالأمازيغة (بمختلف أرصدتها اللسانية الجهوية) في التلفزيون الرسمي، ترسيم ودسترة الأمازيغية، إدخال الأمازيغية في المنظومة التربوية (تعليم اختياري)، إطلاق فضائيات بالإمازيغية... إلى أنها عجزت إلى حد الآن في حسم مسألة الهوية ليس فقط بسبب غياب الديمقراطية ولكن أيضا بسبب مقاربتها من الأعلى وتعاملها مع الهوية وكأنها مسألة تقنية، بيد أنها لا تحدد لا بمادة دستورية ومرسوم فقط بل هي سيرورة متكاملة ذات حامل اجتماعي تكون المواد الدستورية والمراسيم تتويجا لها وأخر مراحل تثبيتها وإقرارها قانونيا.

ونافلة القول أنه ليس من المنطقي أن تعاد صياغة الهوية الوطنية مجددا بقرارات سلطوية وتسلطية لأن الهوية مسألة تقتضي إجماعا حتى يستتب الاستقرار اللغوي والهوياتي. ثم إن ترسيم الأمازيغية سيدخلنا مرحلة أصعب، مرحلة تشجيع وتطوير هذه اللغة وتوحيد روافدها اللسانية، وكذلك التعريف بالأبعاد الثقافية، الحضارية والتاريخية الأمازيغية. لإنجاح هذا المشروع يجب تغيير طريقة التعامل مع مسألة الهوية بفتح فضاء حقيقي لحرية التعبير والمشاركة لأن المطلب الأمازيغي يعد أيضا تعبيرا مأساويا عن واقع إخفاق دولة الاستقلال والانسداد السياسي وتجذر التسلطية بما فيها الهوياتية.

وقد يأتي «الربيع العربي/الأمازيغي» –أمازيغي أيضا لانخراط الأمازيغ فيه – بهذا التطور المنشود لأنه سيخلق متنفسا جديدا لمختلف المطالب الشعبية بما فيها المطلب الأمازيغي كما هو الشأن في ليبيا أين ظل مقموعا، بل وحتى في تونس التي تكتشف اليوم أن هناك مواطنين تونسيين يتكلمون الأمازيغية. ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الربيع الديمقراطي في المنطقة سيساهم إن عاجلا أو آجلا في تغيير المشهد الهوياتي مغاربيا نحو الاستتباب والاستقرار بالإجماع وليس بالقهر التسلطي أو بصياغة الهوية من الأعلى.

4 اللغة العربية في أقطار المغرب العربي وإشكالية الهوية

ديدي ولد السالك

تواجه هوية العديد من شعوب العالم تحديات كبيرة، خاصة في الدول المتخلفة، نتيجة ضغوط العولمة المتسارعة، وما تفرضه من إكراهات على شعوب هذه الدول، تجعلها تعيش خلخلة ثقافية ونفسية وتعرف تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية غير موجه وغير متحكم فيها، ووضعية أقطار منطقة المغرب العربي، لا تختلف كثيرا عن وضعية أغلبية الدول المتخلفة، بل تزيد حالتها تعقيدا، بفعل تراجع أهمية اللغة العربية في حياة شعوبها وهامشية استخدامها في الحقل العام، نتيجة التراجع الحضاري الذي تعرفه أقطار هذه المنطقة منذ قرون وخضوعها لهيمنة أطراف دولية معادية بطبيعتها لهويتها الثقافية وللغتها الجامعة .

ورغم أن مسألة اللغة العربية طرحت في أقطار المغرب العربي منذ استقلالها عن الاستعمار– باستثناء ليبيا – بالمطالبة بضرورة استعادتها لمكانتها في التعليم بشكل خاص والحياة العامة بشكل عام، وقد حسم موضوعها دستوريا بجعلها اللغة الرسمية على مستوى كل قطر مغاربي، وكان آخرها موريتانيا التي جعلتها لغة رسمية على مستوى الدستور عام 1965، ورغم ذلك بقيت وضعيتها تراوح مكانها، فهي مبعدة عن الدوائر الإدارية في هذه الأقطار بشكل شبه تام وحضورها في التعليم محتشم، باستثناء ليبيا طبعا، إلا أن التغيرات السياسية والاجتماعية الحاصلة الآن في أغلبية أقطار المغرب العربي، وما سيصاحبها من تعديلات دستورية لتصحيح الأوضاع السياسية والاختلالات الناتجة عنها وفتح الطريق أمام الانتقال الديمقراطي، تجعل مسألة اللغة تطرح من جديد وبإلحاح، لكن الجديد في الأمر أن طرح الموضوع لم يعد يقتصر فقط على مسألة اللغة العربية، وإنما أصبح يتعلق بضرورة الاعتراف بجميع اللغات المعبرة عن هويات ثقافية واجتماعية وعرقية في أقطار المغرب

العربي باعتبارها أقطارا متعددة عرقيا وثقافيا، وضرورة إعادة الاعتبار إلي لغات كافة المكونات العرقية لتلك الأقطار، عبر دسترتها وإعطائها الصفة الرسمية ومساواتها مع اللغة العربية، انطلاقا من أن الهدف الأساسي من تلك التعديلات الدستورية المزمعة، هو فتح الطريق أمام انتقال ديمقراطي حقيقي، ومن القواعد الراسخة في الممارسة الديمقراطية، توفر المساواة والاعتراف بجميع مكونات المجتمع والسماح لها بالتعبير عن نفسها وفقا للقانون وقواعد اللعبة الديمقراطية، ومن هنا تأتي أهمية دسترتها بوصف الدستور هو المرجعية لكل القوانين والقواعد المفروض أن تحكم إدارة اللعبة الديمقراطية .

لكن وجود التعدد العرقي لا يحول دون أن تكون اللغة العربية هي اللغة الحضارية المشتركة لجميع سكان المغرب الكبير، لأنهم جميعا يدنون بالدين الإسلامي، واللغة الحضارية للإسلام هي اللغة العربية، ولأن أغلبية سكان منطقة المغرب الكبير من العرب، وكذلك لأن غياب لغة مشتركة جامعة يعني تمزيق المنطقة وزيادة تفككها وضياع هويتها الحضارية، للعلاقة الجدلية بين اللغة والهوية، وهو ما يعني أن القضاء على اللغة العربية واستمرار إبعادها عن الإدارة والحياة العامة في أقطار المغرب العربي، يجعل هوية هذه الأقطار مهددة بشكل جدي، لما تواجهه اللغة الحاضنة لهذه الهوية من تحديات، باعتبار اللغة هي المصدر الأساسي للهوية لأي جماعة بشرية، مما يشرع طرح السؤال عن أهم التحديات والعوائق أمام إعادة الاعتبار للغة العربية في أقطار المغرب العربي ؟.

ومن أهم تلك التحديات والعوائق :

1 – استخدام اللغة الفرنسية في الإدارة

رغم أن أغلبية الأقطار المغاربية تخلصت من الاستعمار الفرنسي في خمسينات وستينات القرن العشرين، فإنها ما زالت تستخدم اللغة الفرنسية بكثافة في مختلف أجهزة الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، باستثناء ليبيا التي خضعت للاستعمار الايطالي، أي أنها الدولة الوحيدة في المنطقة الناجية من الاستعمار الفرنسي، وهذا الواقع أثر على مكانة اللغة العربية وما زال يؤثر، ومن أبرز تلك التأثيرات :

أ – أن عدم استخدام اللغة العربية في الإدارة يقلل من أهميتها، لعزلتها عن الحياة النشطة، ويجعل الناس غير مضطرين لتعلمها لأن مصيرهم وأرزاقهم غير مرتبطة بها، مما يحولها في نظرهم إلى لغة للعبادة، كما أن عدم استخدام اللغة العربية في الإدارة يجعلها تموت لأن مصطلحاتها لا تتجدد لعدم ارتباطها بتجدد مختلف ميادين الحياة.

ب – أن عدم استخدام اللغة العربية في الفضاء العمومي له تأثيرات على البعد الأمني والاقتصادي والاجتماعي:

فاستخدام اللغة العربية في الإدارة يزيد في مناعة جسم الدولة الأمني، لصعوبة تسرب وثائقها مباشرة لحاجتها إلى الترجمة لأن الآخر ليس بالضرورة على معرفة باللغة العربية، كما يزيد في حصانة العاملين في الإدارة لشعورهم بتميزهم عن الآخر عن الطريق استخدام لغتهم الوطنية، واستخدام اللغة العربية في الإدارة تبرز أهميته أكثر في المجال الاقتصادي، لأن الذي يشتغل بلغته أقدر على العطاء بها من اللغة الأجنبية، لشعوره بالدونية لاستخدامه لغة غيره في عمله، كما يساهم في ضعف إنتاجيته ومردوديته، مما يؤدي في المحصلة النهائية أن يظل البلد الذي يستخدم لغة دولة أخرى خلفها وفي تبعية لها، كما أن استخدام اللغة العربية في القطاع العام والخاص، تجعل قدرة أبناء أقطار المغرب العربي اقدر على المنافسة مع الأجانب، ويجعل كذلك الشركات الأجنبية العاملة في هذه الأقطار، مضطرة لتشغيل اليد العاملة الوطنية بدل استجلاب اليد العاملة الأجنبية وما يصاحب ذلك من مخاطر اجتماعية وثقافية وتأثيرات اقتصادية.

2 – تأثير عدم تدريس العلوم التطبيقية باللغة العربية

من المعروف أن اللغة العربية لا تستخدم في الوقت الحاضر في كليات العلوم التطبيقية في أغلبية الجامعات المغاربية باستثناء ليبيا، بمعنى أنها تستخدم فقط في بعض كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مما يعزلها عن ميادين البحث العلمي والاكتشافات المتجددة، الأمر الذي يعطي الانطباع أنها لغة غير علمية، لعدم مواكبتها لتطور المعارف البشرية ولعدم ارتباط الباحثين العلميين بها، وهذا الأمر يؤدي إلى نتيجتين خطرتين على المدى البعيد : عزل المجتمعات المغاربية عن نتائج العلوم لعدم الاطلاع عليها، الأمر الذي يجعلها مجتمعات غير علمية، ويزيد في تخلفها ويرسخ من واقعها كمجتمعات غيبية، كما أن عدم ارتباط اللغة العربية بالعلوم والإنتاج المعرفي والعلمي، يقلل من أهميتها على المستوى الدولي ويقضي عليها مع الزمن ويجعلها من ضمن اللغات الميتة.

3 – عدم الاهتمام بتطوير اللغة العربية

عدم استخدام اللغة العربية في الإدارة بشكل خاص وفي الفضاء العمومي بشكل عام، في أغلبية الأقطار المغاربية، يجعل السلطات العمومية في هذه الأقطار غير معنية بتطويرها كلغة حياة، من خلال تطوير أساليب تدريسها في المؤسسات التربوية والتعليمية، عبر إقامة المعاهد والمؤسسات العلمية المتخصصة المعنية بذلك، كما أن عدم استخدام اللغة العربية في الحياة العامة، يؤدي بالقائمين على الشأن العام في تلك الأقطار إلى إهمال إصدار المعاجم اللغوية، التي

يساهم إصدارها في تطوير اللغة العربية ومعرفة مواكبتها لتطور لغات العالم، وهو ما سينجر عنه مع الزمن عدم تجدد المصطلحات والمفاهيم باللغة العربية، وبالتالي تحولها إلى لغة فقيرة لا يهتم بها إلا من يرتبط بالعبادة الدينية وانحصارها في هذا الحقل كلغة للغيبيات ودور العبادة .

4 – انتشار استخدام العاميات

نتيجة طول الانقطاع الحضاري الذي عرفه العرب عبر قرون الانحطاط المتطاولة، جعل العاميات الدارجة، تحل شيئا فشيئا في المجتمعات العربية محل اللغة العربية الفصحى، وقد تعزز ذلك في العصر الحديث بتغيب اللغة العربية عن الفضاء العمومي في أغلبية أقطار المغرب العربي، مما جعل العاميات تحل محلها تدريجيا، خاصة أن هذه العاميات هي اللغة المستخدمة في البيوت والشارع للتخاطب بين الأفراد، وهذا الواقع سيجعل الإنسان العادي مع الزمن لا يميز بين العامية والفصحى، لكن الأخطر في إحلال اللهجات العامية في أقطار المغرب العربي مكان اللغة العربية، هو القضاء على عامل أساسي لتوحيد هذه الأقطار وهو اللغة العربية، لأن استمرار استخدام العاميات محل اللغة العربية الفصحى، سيجعل مصيرها في هذه المنطقة من الوطن العربية، كمصير اللغة اللاتينية في أوروبا تاريخيا.

5 – السياسة الاستعمارية ضد اللغة العربية

من المتداول في الأوساط الثقافية عن أنماط السياسات الاستعمارية، أن البريطانيين إذا استعمروا منطقة يؤسسون فيها شرائك تجارية وأن البرتغاليين إذا استعمروا بلدا يقيمون فيها كنيسة، بينما يقوم الفرنسيون إذا استعمروا دولة بتأسيس مدرسة، والمغزى هنا أن الاستعمار الفرنسي استعمار ثقافي بالأساس، وهو ما تجلى في سياستهم الثقافية إثناء استعمارهم لمنطقة المغرب العربي، حيث قاموا بالعمل على إحلال لغتهم محل اللغة العربية في التعليم والإدارة، بل وحرصوا على استمرار استخدامها بعد رحيلهم عن أقطار المغرب العربي، في الإدارة وفي التعليم بشكل خاص وفي الفضاء العمومي بشكل عام، ولتدعيم ذلك قامت فرنسا بالضغط على الحكومات في هذه الأقطار للمحافظة على مكانة الفرنسية، ولدعم ذلك التوجه قامت بتمويل السياسات التربوية والتعليمية التي ترسخ واقع التبعية الثقافية، بل تجاوزت ذلك بربطها لكل تمويلاتها باستمرار مكانة اللغة الفرنسية في الإدارة، وخير مثال على ذلك: السياسة الفرنسية عبر العالم من خلال أداتها الثقافية، المتمثلة في منظمة «لفرانكفونية».

6 – موقف بعض الأقليات من اللغة العربية

من المعروف أن أغلبية أقطار المغرب العربي توجد بها أقليات عرقية، إفريقية سوداء في موريتانيا وبربرية أمازيغية في بقية هذه الأقطار، وأغلبية نخب هذه الأقليات تعارض إعادة اللغة العربية للحياة العامة وإعطائها المكانة التي تستحقها، بشكل علني في كل من موريتانيا والمغرب والجزائر على الأقل، وقد يكون موقف هذه الأقليات مفهوما إذا تعلق بشعورها بإهمال لغاتها وفي المقابل ضرورة الاعتراف بها أو تعلق الأمر بخوفها من الذوبان في الأغلبية العربية إذا تم تعميم استخدام اللغة العربية في الإدارة والتعليم، لكن غير المفهوم أن يكون معارضتها للغة العربية يستبطن التمسك باللغة الفرنسية في مواجهة اللغة العربية، الذي وصل في بعض الأحيان من بعض نخب هذه الأقليات محاربة اللغة العربية في المحافل الإقليمية والدولية، إلا إذا كانت هذه المواقف من باب ما أطلق عليه ابن خلدون: (إن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيّه ونِحلته وسائر أحواله وعوائده ... إن الأمّة إذا غُلِبت وصارت في ملك غيرها، أسرع إليها الفناء).

هذا الفناء الحضاري والمعنوي سيحل بأقطار المغرب العربي إذا لم تقم بإعادة الاعتبار للغة العربية، لأن اللغة هي المقوم الأساسي لهوية هذه الأقطار وبالقضاء عليها تتلاشى الهوية ولمواجهة ذلك، ينبغي العمل على :1 – أن تعمل الأقطار المغاربية على تطوير أساليب تدريس اللغة العربية باعتماد المناهج العلمية الحديثة، التي تستخدم التكنولوجيا المتطورة مع التركيز على الاستفادة من التجارب العالمية في الميدان.

2 – اعتماد استخدام اللغة العربية في الإدارة العمومية وربط مصير الأجيال الصاعدة بها، مع خلق الوعي لديهم أن مستقبلهم ومستقبل أوطانهم مرتبط باللغة العربية.

3 – الاهتمام بإصدار المعاجم باللغة العربية بشكل دوري، التي تعنى بتحديث المصطلحات والمفاهيم اللغوية لمواكبة التطور الحاصل في المعارف البشرية.

4 – العمل على طمأنة الأقليات من خلال الاعتراف بلغاتهم وبخصوصيتهم الثقافية، وبالتأكيد كذلك على أن إعادة الاعتبار للغة العربية لا يعني بالضرورة القضاء على هوياتهم الثقافة، وأن اللغة العربية هي لغتهم الحضارية انطلاقا من أن أغلبية الأقليات العرقية في أقطار المغرب العربي من المسلمين .

وخلاصة القول أن أهمية تعزيز مكانة اللغة العربية في أقطار المغرب العربي، لا تقتصر فقط على المحافظة على هوية هذه الأقطار للعلاقة الجدلية بين اللغة والهوية الثقافية والخصوصية الحضارية، وإنما تتعدى ذلك إلى دورها في النهوض الحضاري للأمم، لأنه لا يمكن لأي شعب أو أمة أن تنهض دون استخدام لغتها في مختلف المجالات والاعتماد عليها في الإنتاج المعرفي والتواصل الحضاري مع الأمم الأخرى، لأن الذي لا يستخدم لغته، لا هوية له، ومن لا هوية له، لا

ذاتية له، ومن لا ذاتية له، ليس له دافعا حضاريا للتقدم وسيبقى خلف الأمم التي يستخدم لغتها، وهذا ما أثبتته تجربة القرن العشرين وبرهنت عليه نهضة وتقدم دول جنوب شرق أسيا المستخدمة للغاتها الوطنية، وفي المقابل تخلف وتقهقر الدول الإفريقية جنوب الصحراء المستمرة في استخدام لغات دول الاستعمار الأوروبي.

5 الهوية والأمن في المغرب العربي

د. أحمد علي الأطرش

تتسم طبيعة التكون الديموغرافي للمجتمعات البشرية بالتنوع والتعدد الديني والعرقي وغيرها من التركيبات. وفي هذه المساهمة سنلط الضوء على المشهد الاثني (من حيت التشكل والحراك) في المنطقة المغاربية وما له من انعكاسات على مسألة الأمن على الصعيد الإقليمي والدولي. من هذا المنطلق، سنوضح النسيج الاجتماعي المغاربي، ثم نتناول الجانب الأمني في المنطقة وفق المفهوم المعاصر لهذا المكون المهم، ونختم ذلك بمدى علاقة التأثير والتأثر بين الهوية والأمن في هذه المنطقة، وذلك من خلال منظور تحليلي استشرافي.

عنصر الهوية

لاشك أن المواطنة هي أساس الانتماء في أية دولة، ولا يمكن الرقي وتحقيق التنمية المنشودة إلا بالسعي الحثيث والجاد على تكريس هذا الشعور، قولاً وعملاً. إلا أن هذا لا ينبغي أن يتقاطع أو يلغي بالضرورة حقيقة وجود مكونات (أو "أقليات") عرقية محلية أو إقليمية. هذا أصبح يتطلب خلق مناخ ملائم وإطار عملي للتعاون والتعايش السلمي بينها. وهنا تستوجب الإشارة إلى أن التركيبة العرقية الراهنة للمجتمعات المغاربية تتشكل من عرب وأمازيغ وطوارق وزنوج وتبو وغيرها.

وللحديث بلغة المؤشرات الرقمية نجد أن عدد سكان الدول المغاربية، وفق إحصاءات 2010، هو حوالي 90 مليون نسمة (الجزائر 36.6/ المغرب 32.7/ تونس 11.5/ ليبيا 6.5/ موريتانيا 4.0) حيث يشكل العرب الأغلبية، في حين نجد الأمازيغ يصنفون في المرتبة الثانية عددياً (المغرب 40% من العدد الإجمالي للسكان، الجزائر 30%، ليبيا 10%، وتونس 5%) أي بمعنى أن إجمالي عدد المواطنين الأمازيغ في المنطقة يفوق 20 مليون نسمة. هذا العدد يؤكد وجهة النظر الداعية لعدم تصنيفهم بأقلية، بل بجماعات عرقية رئيسة.

ورغم التشابه في العناصر البشرية للبلدان المغاربية بشكل عام إلا أن هذه التركيبة لا تخلو من إشكالات تظهر جلياً عند التمعن في حالة كل دولة على حدا. فالأمازيغ يؤكدون دائماً على أنهم السكان الأصليين في المنطقة مما أسهم إلى حد كبير في منحهم درجة من الاستقلالية في مراحل تاريخية معينة. ففي فترة الحكم العثماني للمنطقة، والتي اتسمت بتكريس التعايش بين المذاهب والطوائف المختلفة عبر التمييز بين الطبقة الحاكمة والرعايا، تمتعت "الأقليات" العرقية بقدر من الاستقلالية في إدارة شؤونها العامة. لكن هذا النموذج، رغم ايجابياته وسلبياته، لم يدم طويلاً بسبب انهيار الدولة العثمانية وبداية الحقبة الاستعمارية الأوروبية في المنطقة. ومع بروز فكرة "الدولة–الأمة" في الفكر الغربي تم الترويج لهذا المفهوم في المنطقة أبان الاستقلال. إلا أن الظروف المصاحبة لمرحلة ما بعد الاستعمار المباشر، وتولي قيادات عربية تنتمي لتيارات قومية (ناصرية/بعثية) أدت إلى العمل الحثيث لطمس أو تذويب الهوية الوطنية (القطرية) في وعاء الشعارات المنادية بضرورة تكريس الانتماء للهوية العربية (القومية).

في تلك الحقبة، ومنذ منتصف القرن المنصرم تحديداً، ظهرت مطالب وأفكار منادية بالديمقراطية وحقوق الإنسان والأقليات وحق تقرير المصير، ومن ثم أصبح من الصعب على القيادات في المنطقة إنكار ذلك رغم محاولاتها، عبر كافة السبل، وذلك تحت ذريعة الحفاظ على كيان وأمن الدولة. ولم يعد خافياً أنها كانت تسعى دائما لتسخير كافة الإمكانات للبقاء في الحكم، وبالتالي تعزيز أمن النظام، وتحديداً أمن النخبة الحاكمة وليس الدولة بمفهومها الشامل والمتعارف عليه في قواميس السياسة. بعد الإخفاقات الجمة التي لحقت بمشاريع القيادات في المنطقة، والهوة التي انكشفت بين القول والفعل، وتزايد معاناة شريحة كبيرة من الشعوب المغاربية، ومنها "الأقليات"، من القهر والاستبداد والتخلف والتهميش، كان لزاماً لهذه الشعوب من أن تقول كلمتها وترفض هذا الواقع البائس الذي كانت تعانيه.

لقد أسهمت عوامل عدة، محلية وإقليمية ودولية، في المطالبة في التغيير في المنطقة المغاربية وقد تم الشروع في تحقيق ذلك فعلياً سواء عبر إسقاط النظم (تونس وليبيا) أو عبر استشعار مقتضيات وضرورات وحتمية التغيير الملموس في السياسيات والمرجعيات القانونية والدستورية ذات الصلة في باقي دول المنطقة.

عنصر الأمن

لقد اقتضت الظروف والتحولات الدولية المعاصرة بروز جملة من المقاربات التي تنسجم وروح العصر، لعل أبرزها النظرة العصرية لمفهوم الأمن، والتي تتمحور في رؤية متعددة الإبعاد لهذا العنصر، وذلك نظراً لأهميته الحيوية القصوى في استقرار وتطور الجماعات البشرية. وفق هذه الرؤية الجديدة، والتي أوضحتها جلياً في مساهمات علمية سابقة، لا تقتصر التهديدات الأمنية على الجانب العسكري (المفهوم التقليدي) بل تتعداه إلى مكونات متعددة ومتشابكة، ومنها البعد المجتمعي الذي يتضمن مسألة الهوية.

للتذكير ولتعميم الإفادة، لقد احتوى تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لعام 1994 على رؤية جديدة ومفصلة ومتعددة الأبعاد لمفهوم الأمن، حيث تركزت حول البعد (أو الأمن) **الاقتصادي والغذائي والصحي والبيئي والشخصي والمجتمعي** (**إي أمن المجتمع المحلي**) **والسياسي**. من هذا المنطلق، أرى ضرورة النظر في هذا الإطار نظري ودراسة مدى إمكانية تبنيه كمرجعية من المرجعيات الأساسية عند وضع مشروع استراتيجي أمني حضاري بشكل يتماشى مع متطلبات العصر، وينسجم مع خصوصياتنا وظروفنا وتطلعاتنا.

ولعل أبرز ما يجب التركيز عليه في التقرير، عند التعاطي مع المفاصل الرئيسة لهذه الورقة (الهوية والأمن)، يندرج تحت المكونات والعناصر التالية :

- **الأمن الشخصي**، مع التركيز على وقف العنف البدني والمفاجئ الناجم عن تهديدات من جماعات أخرى (التوتر العرقي).
- **الأمن المجتمعي (أمن المجتمع المحلي)**، وخاصة تحقيق أمن الجماعة (أسرة/ مجتمع محلي...)، حيث لا أمن للفرد دونه، وكذلك حماية السكان الأصليين وعدم تعرض الجماعات العرقية للتمييز
- **الأمن السياسي، والمتمثل في :**

– احترام حقوق الإنسان الأساسية

– الحد من تسلط الدولة

– حماية الناس من قمع الدولة

– منع حدوث القلاقل لتجنب التدخل العسكري

– الحد من سيطرة الدولة على الأفكار والمعلومات

– ضمان حرية الصحافة

– الاهتمام بالشعب أكثر من الاهتمام بالمؤسسات العسكرية

– التوازن في الإنفاق (بين العسكري والاجتماعي)

جدلية العلاقة بين الهوية والأمن

لقد عانت الجماعات الإثنية (غير العربية) في المنطقة المغاربية أمد طويل من الإقصاء والتهميش، بل والإنكار المتعمد، لحقوقهم الهوياتية وخاصة بعد انهيار الدولة العثمانية، وحقبة ما كانت تسمى «بالمد القومي العربي». ولكن التطورات التي لحقت بالمنطقة والمتمثلة بالتغيير (أو ما صار يعرف بالربيع العربي) أدت إلى عودة الأمل لدى هذه الجماعات، وخاصة الأمازيغية التي تشكل، وكما أشرنا أعلاه، نسبة كبيرة من تعداد السكان.

لقد أدت المطالبات الشعبية واستخدام القوة للإطاحة بأنظمة الحكم الاستبدادية (ليبيا وتونس) أو الإصرار على إعادة النظر في العديد من المرجعيات الدستورية والقانونية في باقي الدول المغاربية إلى حصول الأقليات على حقوقهم ككيان يستوجب القبول به كطرف فاعل في تسيير شؤون الدولة ضمن النسيج السكاني المغاربي.

إن أمن أي دولة لا يتأتى بالإقصاء والقهر والتسلط بل باحترام حقوق وحاجات الإنسان والجماعات التي تتشكل في صيغة شعب تحترم فيه إرادته وتغرس فيه روح المواطنة الفعالة والإحساس العميق بالانتماء لحاضنته الأم وهي الدولة. فالأمن وتعزيز الهوية وجهان لعملة واحدة، ودون وضع اعتبار جاد وعملي لذلك فإن المنطقة ستبقى عرضة لانتكاسات وأزمات لا تحمد عقباها.

مجموعـــة الـخبـــراء الـمغاربيـــن

مجموعة الخبراء المغاربيين هي مجموعة تضم عددا من الأساتذة المغاربيين المؤمنين بفكرة اندماج المغرب العربي وبوحدة قضاياه، تكونت في إطار التعاون بين مركز الدراسات المتوسطية والدولية ومؤسسة كونراد أديناور.

هذه المجموعة تتألف من فريق قارّ يمثل النواة المركزية للمشروع ومحركه الأساسي، يلتحق به كلما اقتضت الحاجة وحسب المواضيع الذي يتم التطرق إليها، عددا من الدارسين المختصين في المجال.

ويهدف الفريق من خلال عمله إلى إصدار ورقة بحثية تركّز على قضية من القضايا التي تهم المغرب العربي سواء تعلقت بالعلاقات البينية بين أقطاره أو بمكانة هذه المنطقة في محيطها الإقليمي والدولي.

إن فريق الخبراء المغاربيين هو فريق مستقل لا يعبّر بأيّ حال من الأحوال عن أيّ موقف رسمي لأيّة جهة كانت، وهو يسعى من خلال الحثّ على التفاهم والدفع إلى الحوار في جميع المجالات إلى تجاوز كل ما من شأنه أن يعرقل مسيرة بناء المغرب العربي أو الحطّ من مكانته.

أعضـــاء الـمجموعـــة

أحمـد إدريـس
مدير مركز الدراسات المتوسطية والدوليّة
ahmdriss@gmail.com

أحمـد الأطـرش
أستاذ العلوم السياسيّة
طرابلس – ليبيا
aaalatrash@gmail.com

عبـد الـنـور بـن عنتـر
أستاذ وباحث
الجزائر
abdennour.benantar@gmail.com

امحمـد مـالكـي
مدير مركز الدراسات الدستورية والسياسيّة
جامعة القاضي عياض – مراكش
mhammedmalki@yahoo.fr

ديـدي ولـد السالـك
رئيس المركز المغاربي للدراسات الاستراتيجيّة
نواكشوط – موريتانيا
didisaleck@yahoo.com

الأوراق الـواردة فـي هـذا الـعـدد لا تـعبّـر إلاّ عـن آراء أصحـابـهـا

SIMPACT

Konrad Adenauer Stiftung

مركز الدراسات المتوسطية والدولية
Centre of Mediterranean and International Studies